الهيئة العامة للصناعات العسكرية
General Authority for Military Industries

سياسة مشاركة البيانات
لقطاع الصناعات العسكرية

(معتمدة بموجب قرار اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة رقم (ذ/26/4)
وتاريخ 1447/03/22هـ الموافق 2025/09/14م)

تاريخ الإصدار: 14/ 09/ 2025
رقم الإصدار: V.1

المحتويات

التعريفات 2

1 مقدمة 3

2 الغرض 3

3 النطاق 3

4 المبادئ..... 3

5 التزامات المنشآت..... 4

6 الاحكام العامة 5

7 المراجع 6

التعريفات

المصطلح	التعريف
الهيئة	الهيئة العامة للصناعات العسكرية.
السجلات	الوثائق أو العناصر أو أي منتج مادي أو رقمي يتم تكوينه.
المنشأة / المنشآت	كيان يقوم بمزاولة أي من الأنشطة التي تقوم الهيئة بالإشراف عليها او ترخيصها.
البيانات	مجموعة من الحقائق في صورتها الأولية أو غير المنظمة مثل الأرقام، أو الأحرف، أو الصور، أو مقاطع الفيديو، أو التسجيلات الصوتية أو الرموز.
إدارة البيانات	عملية تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والمبادرات والممارسات لتمكين الجهات من إدارة وحوكمة البيانات وتعزيز قيمتها باعتبارها أحد الأصول القيمة والثمينة.
البيانات الشخصية	كل بيان -مهما كان مصدره أو شكله- من شأنه أن يؤدي إلى معرفة الفرد على وجه التحديد، أو يجعل التعرف عليه ممكنا بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ذلك: الاسم، ورقم الهوية الشخصية، والعناوين، وأرقام التواصل، وأرقام الرخص والسجلات والممتلكات الشخصية، وأرقام الحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية، وصور الفرد الثابتة أو المتحركة، وغير ذلك من البيانات ذات الطابع الشخصي.
مشاركة البيانات	تعنى مشاركة البيانات بتزويد الجهات الأخرى الطالبة للبيانات ببيانات محددة وبتكرارية محددة مسبقا.
اتفاقية مشاركة البيانات	اتفاقية رسمية موقعة بين طرفين –المنشأة مع أي طرف أخر- للموافقة على مشاركة البيانات وفقاً لشروط وأحكام محددة ومتوافقة مع مبادئ مشاركة البيانات.

1 مقدمة

إيمانًا من الهيئة بأهمية البيانات التي تنتجها منظومة قطاع الصناعات العسكرية، وسعيًا لتحقيق التكامل بين مختلف المنشآت داخل القطاع أو مع القطاعات الأخرى، دون الإخلال بالممارسات الأخلاقية والضوابط الأمنية المرتبطة بطبيعة البيانات أو مستوى تصنيفها. قامت الهيئة بتطوير هذه السياسة لضمان مشاركة البيانات بشكل نظامي ومشروع وبما يلبي الاحتياجات العملية مع الحفاظ على أمن بيانات قطاع الصناعات العسكرية وحمايتها.

2 الغرض

الغرض من هذه الوثيقة وضع سياسة لمشاركة البيانات تهدف إلى تحديد آلية وضوابط مشاركة البيانات للمنشآت وطريقة نقلها وتسليمها، علماً بأن هذه السياسة لا تلغي أو تحل محل المتطلبات التنظيمية الأخرى.

3 النطاق

تطبق هذه السياسة على عمليات مشاركة البيانات في المنشآت.

4 المبادئ

حدد مكتب إدارة البيانات الوطنية مجموعة من المبادئ التوجيهية المستندة لضوابط ومواصفات إدارة البيانات الوطنية وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية وفيما يلي تفصيل للمبادئ التوجيهية لقطاع الصناعات العسكرية المبنية وفقا للمبادئ الصادرة عن مكتب إدارة البيانات الوطنية:

المبدأ	الوصف
البيانات كأصل	يجب أن تكون بيانات قطاع الصناعات العسكرية قابلة للاكتشاف والحماية والصيانة مع توضيح المسؤوليات المتعلقة في البيانات وإمكانية تحقيق القيمة منها.
الخصوصية في التصميم	الأخذ بعين الاعتبار متطلبات حماية البيانات الشخصية في مراحل بناء وتطوير الأنظمة أو الإجراءات أو التطبيقات... (التقنية او غير التقنية)
الاستخدام الأخلاقي للبيانات	بناء ممارسات وقواعد أخلاقية مبنية على قيم ومبادئ لاستخدام البيانات متوافقة مع الأخلاق العامة ومرتكزات الثقافة السعودية.
الاستخدام الأمثل	استخدام البيانات بالشكل الأمثل والابتعاد عن الازدواجية وتمكين الاستجابة الفعالة من خلال تكامل البيانات وترابط مدلولاتها ومشاركتها والاستفادة منها لتلبية احتياجات وتطلعات قطاع الصناعات العسكرية.
القرارات المبنية على البيانات	توفير البيانات وتحليلها أصحاب الصلاحية في اتخاذ قرارات فعالة على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية وكافة الأصعدة.
ثقافة البيانات	رفع ثقافة ووعي قطاع الصناعات العسكرية حول إدارة البيانات. وتعزيز القدرات الوطنية في إدارة البيانات بالمنشآت التي تخضع لإشراف الهيئة.
موثوقية البيانات	بناء الثقة في بيانات قطاع الصناعات العسكرية من خلال توفير بيانات عالية الجودة.

5 التزامات المنشآت

مع مراعاة الأنظمة واللوائح ذات الصلة، على المنشآت الالتزام بالآتي:

أ. إجراء تقييم شامل للبيانات في المنشأة وتقسيمها إلى فئات لتحديد إمكانية وآلية المشاركة لكل فئة.

ب. الالتزام بأنظمة ولوائح حماية البيانات الشخصية المعمول بها أثناء مشاركة البيانات الشخصية.

ج. الاتفاق مع الأطراف ذات العلاقة على بنود مشاركة البيانات مع طرف ثالث.

د. الاستخدام الأخلاقي للبيانات التي تمت مشاركتها في إطار العدالة والنزاهة والأمانة والاحترام.

هـ. . إدارة مشاركة البيانات بناء على ضوابط مشاركة البيانات التي تشمل:

1. الأساس النظامي:

أن يتم إيضاح الأساس النظامي أو الاحتياج العملي المبرر لمشاركة البيانات، ومنها على سبيل المثال الأوامر والقرارات ذات الصلة التي تسمح للمنشأة بالحصول على البيانات مع الاخذ بالاعتبار المحافظة على سرية البيانات وفقاً لمستوى تصنيفها وخصوصية أصحاب البيانات الشخصية وحماية الملكية الفكرية.

2. التفويض

تحديد المخولين بطلب البيانات وتلقيها لدى أطراف عملية المشاركة مع الاخذ بعين الاعتبار تصنيف البيانات التي سيتم مشاركتها، على أن يتم تعيين أو تفويض الشخص المناسب -حسب المؤهلات والتدريب المطلوب- لضمان التعامل مع البيانات بشكل مسؤول، وأن يتم منح الصلاحيات بناءً على مبدأ الحاجة إلى المعرفة ومبدأ الحد الأدنى من الامتيازات.

3. نوع البيانات

أن يتم تحديد الحد الأدنى من البيانات المطلوبة لتحقيق الأغراض المحددة وصيغتها والمتطلبات المتعلقة بها (مثل صيغة البيانات، دقة البيانات، مستوى التفاصيل، نوع البيانات).

4. المعالجة المسبقة للبيانات

أن يتم تحديد ما إذا كان هناك حاجة إلى معالجة البيانات قبل مشاركتها، وفي حال الحاجة إلى ذلك يتم الاتفاق على أساليب المعالجة المطلوبة – على سبيل المثال: الحجب وإخفاء الهوية والتجميع (على ألا تتم معالجة البيانات بشكل يغير المحتوى)، مع الاخذ بعين الاعتبار مدى الحاجة إلى إجراء تحسين قبل مشاركتها.

5. **وسائل مشاركة البيانات**

أن يتم التحقق من أمن وموثوقية قنوات مشاركة البيانات وفقاً لضوابط الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.

6. **استخدام البيانات والحفاظ عليها**

أن يتم تحديد متطلبات حماية البيانات التي تتم مشاركتها، وتطبيق الضوابط المحددة لحمايتها بعد مشاركتها وفقاً لمستوى تصنيفها.

7. **مدة مشاركة البيانات وعدد مرات المشاركة وإلغاء المشاركة**

أن يتم تحديد مدة مشاركة البيانات والموعد النهائي للوصول إلى البيانات أو تخزينها وتحديد عدد مرات مشاركتها والإجراءات التي سيتم اتخذها عند انتهاء الاتفاقية (مثل إخفاء هوية أصحاب البيانات أو إلغاء الوصول إلى البيانات أو إتلافها).

8. **أحكام المسؤولية**

أن يتم الاتفاق على تحديد المسؤوليات في حال عدم الالتزام، وغيرها من الالتزامات بين أطراف عملية مشاركة البيانات.

و. تولي مسؤولية مشاركة البيانات وحمايتها واستخدامها دون الإخلال بالمتطلبات التنظيمية.

ز. تعيين الأدوار والمسؤوليات المطلوبة لدعم مشاركة البيانات.

ح. مراجعة مستويات تصنيف البيانات قبل مشاركتها وتحقيق التوازن بين ضرورة مشاركة البيانات وحماية سريتها والمخاطر المحتملة.

ط. تطبيق إجراءات موحدة لمشاركة البيانات في المنشأة.

ي. عقد ورش عمل وتدريب للموظفين لرفع الوعي في مجال مشاركة البيانات.

ك. إدارة وتتبع اتفاقيات مشاركة البيانات وإجراء مراجعات دورية عليها، على ان تشمل كحد أدنى ضوابط مشاركة البيانات المذكورة في الفقرة هـ.

ل. مشاركة البيانات لأغراض مشروعة مبنية على أساس نظامي أو احتياج عملي مبرر دون إلحاق أي ضرر بالمصالح الوطنية، أو أنشطة الجهات، أو خصوصية الأفراد، أو سلامة البيئة – ويستثنى من ذلك البيانات والجهات المستثناة بأوامر سامية.

م. تسجيل وتتبع طلبات مشاركة البيانات لتعزيز الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

ن. التأكد من موثوقية المخولين بالاطلاع على البيانات وفقاً لطبيعتها وحساسيتها من جميع الأطراف المشاركة بالتوائم مع المتطلبات التنظيمية.

6 الاحكام عامة

تتولى الهيئة مسؤولية مراقبة الالتزام بتنفيذ سياسة مشاركة البيانات ولها في سبيل تحقيق ذلك اتخاذ الجزاءات الإدارية المناسبة حسب نوع وطبيعة المخالفة:

1. الإنذار الإداري للمنشأة المخالفة، متضمنًا تفاصيل المخالفة والإجراء الذي يجب اتخاذه من قبل المنشأة، والمهلة الممنوحة للتصحيح.
2. تعليق الترخيص حسب المدة التي تراها الهيئة، ولها تجديد تلك المدة عند عدم قيام المنشأة بالتصحيح.

7 المراجع

- **سياسات حوكمة البيانات الوطنية**
المصدر: مكتب إدارة البيانات الوطنية، المملكة العربية السعودية.

- **ضوابط ومواصفات إدارة البيانات الوطنية وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية**
المصدر: مكتب إدارة البيانات الوطنية، المملكة العربية السعودية.